

Distr.: General
12 December 2014
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية
العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدّم من رابطة المؤسسات، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* صدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130115 120115 14-66271X (A)



البيان

تنفيذ منهاج عمل بيجين

إن رابطة المؤسسات هي رابطة مجتمعية تمارس دورا رياديا مهما غرب المكسيك عبر الممارسات الرامية إلى إقامة الصلات والتحالفات بين منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الاستراتيجية في القطاعين العام والخاص، لصالح المجتمع والإسهام في التمكين للسكان وأكثر الفئات ضعفا. وتعمل المنظمة منذ إنشائها على الترويج للتنمية، كجزء من فلسفتها المؤسسية، والإسهام في استمرار المشاريع الاجتماعية الصالحة والمبتكرة، ونقل الكفاءات والقدرات إلى أعضاء منظمات المجتمع المدني كي تؤدي عملها بإتقان وبروح المسؤولية وبكفاءة. وأنشأت الرابطة برامج ترمي إلى التمكين للمرأة، نظرا إلى الإقرار بأن المحور الرئيسي في التنمية يقتضي إدماج المرأة تماما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية والبيئية. ولدى الرابطة المركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك لدى مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وغير ذلك من المنظمات الدولية والوطنية.

ونعرب عن ترحيبنا بالاحتفال، في إطار الدورة العادية التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، بذكرى اعتماد الأهداف والاستراتيجيات والتدابير الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي شكل دليلا مهما في تحقيق المساواة بين الجنسين في ١٢ مجالا من مجالات الأهمية: الفقر، والتدريب، والصحة، والعنف، والتزاعات المسلحة، والاقتصاد، وممارسة السلطة، واتخاذ القرارات، والآليات المؤسسية الرامية إلى النهوض بالمرأة، وحقوق الإنسان، ووسائل الإعلام، والبيئة، وحالة الفتيات عموما.

وفي الوقت الذي لم يتبق فيه سوى أقل من عام على الموعد المقرر لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية والتقييم الأخير لها، ما زالت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واحدة من المناطق التي تشهد أعلى معدلات التباين في العالم (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠١٣). ورغم تحقق جوانب تقدم بارزة منذ عام ٢٠٠٠، ما زال التوزيع غير المتوازن للثروة يتسبب في انعدام المساواة بين الجنسين، بحيث أصبحت المنطقة من أكبر المناطق التي يوجد بها الملايين من النساء والفتيات، خصوصا المعاقات، والمنتديات إلى الشعوب الأصلية، وذوات الأصل الأفريقي، اللاتي يعشن في ظروف الفقر، والفقر المدقع، والنبذ الاجتماعي، والتمييز، إضافة إلى عنف متزايد يثير الانزعاج.

ونقر بأن نجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيكون عاملا فاصلا في تحديد ما إذا كانت بلدان أمريكا اللاتينية في وضع يمكنها حاليا من القضاء على الفقر والجوع والتباين. وفي الوقت ذاته نشير إلى الحاجة الماسة إلى تغيير النموذج الاقتصادي العالمي، مع اعتبار التنمية عملية أفقية وجامعة قائمة على الإدارة الذاتية، يمكن عن طريقها التعرف على قدرات الناس والمجتمعات المحيطة بهم، عبر تعيين الاحتياجات وإيجاد حلول مبتكرة تتسق مع الثقافة المحلية، وتساعد على استدامة البيئة، وتتوافق مع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الكفيلة بتحسين حياة الناس إلى حد كبير، في إطار مشروع جماعي يحقق الصالح العام.

وينبغي أيضا إشراك جميع الأطراف المؤثرة اجتماعيا المعاونة للدولة، من قبيل المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، ووسائط الإعلام والاتصال، والمواطنين عموما، خصوصا النساء والفتيات، في الاضطلاع بالمسؤولية عن التحول إلى عالم ما بعد عام ٢٠١٥، مع الاستعانة بجهودهم فيها.

لقد أدركت النساء والفتيات ما يمكن أن يحدثه من تأثير عظيم في نشأة منظمات المجتمع المدني وطبيعتها وتطورها، ومن ثم أبدن ارتباطهن الواسع والمباشر بخطة تتناول المشاكل وترمي إلى إيجاد حلول لأسبابها، بتقديم خدمات في بعض المجالات تكمله لما تبذله الدولة من جهود، وفي بعض الأحيان كجزء من تلك الجهود. ولا ريب أن المنظمات المدنية هي أكثر الجهات المعنية تناولا ومعرفة وإدراكا لاحتياجات ورغبات وشواغل وعزائم الأشخاص والقواعد الشعبية، الذين لا تتاح لهم عموما فرص المشاركة في الإدارة والحكم.

وتحقيقا لفعالية إسهام منظمات المجتمع المدني في التنمية، يلزم هيئة البيئة الملائمة، التي نرى أنها عبارة عن مجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية والبيئية الملائمة لإنشاء تلك المنظمات وتحقيق الفعالية في أدائها، من خلال إجراءات يقع الجانب الأكبر من المسؤولية عنها على كاهل الحكومات، وبقدر أقل على باقي الجهات المعنية.

لقد دعم إعلان ومنهاج عمل بيجين، وكذلك ماسبقهما من مؤتمرات عالمية بشأن المرأة، سعي النساء المستمر ليس فحسب من أجل الترويج لبناء المواطنة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ولكن أيضا لضمان تمتعهن التام بحقوق الإنسان الخاصة بهن عبر اعتماد التشريعات والممارسات الملائمة. وأسهم ما يزيد على ٤٠٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي أفضى على إثره تزايد مشاركة المجتمع المدني، بقيادة النساء والفتيات، إلى تعزيز وإثراء عمليات استعراضه.

وفي مناسبة الاحتفال بالإنجازات العظيمة والتحديات الكبيرة المتعلقة بإعلان ومنهاج عمل بيجين، تحت الرابطة، بعد مرور ٢٠ عاماً على اعتماده، المجتمع الدولي، في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، على امتلاك زمام أهداف استراتيجية جديدة وشاملة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من منظور رؤية سليمة تتضمن المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان المتعلقة بالنساء والفتيات والتمكين لهن بهدف تمام تحقيق التنمية العالمية والمحلية.

ونحث المجتمع الدولي على إدراج التوصيات المحددة التالية في مناقشات الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة:

١ - ضمان حقوق الإنسان المتعلقة بالنساء والفتيات والترويج لها واحترامها بدون تمييز على أساس الجنس أو العنصر أو الدين أو الحالة الاجتماعي-الاقتصادية أو العرق أو الميل الجنسي أو الجنسية. ويشمل ذلك الامتثال للالتزامات المنبثقة سابقاً عن الصكوك الدولية، وكذلك عدم النكوص عن اتباع المعايير الدولية فيما يختص بحقوق الإنسان المتعلقة بالنساء والفتيات وإعمال تلك المعايير تدريجياً.

٢ - الإقرار بالدور الرئيسي الذي تضطلع به النساء والفتيات في التنمية على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، وكذلك هئية الظروف المفضية إلى حياة خالية من التباين والاضطهاد والتمييز والعنف والحفاظ على تلك الحياة.

٣ - ضمان التنمية الاقتصادية الجامعة لصالح النساء والفتيات، مع العمل على توزيع الموارد توزيعاً منصفاً، ومعالجة التباينات القائمة في المجالات التي تحول دون تحقيق التنمية المتكاملة لصالحهن. والبدء بشكل محدد في رسم سياسات فعالة لتطبيقها على المؤسسات والأسواق المالية التي تفاقم التباينات الاجتماعي-الاقتصادية، خصوصاً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤ - التحفيز على توسيع نطاق الحركات الاجتماعية والمنظمات التي تقودها النساء والفتيات، وكذلك شبكات المجتمع المدني.

٥ - ضمان أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ البعد الجنساني في التنمية من منظوراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية والبيئية. وعلاوة على ذلك اعتماد سياسات عامة ملائمة عبر إجراء مشاورات مفتوحة وإنشاء آليات للمتابعة الدقيقة تتيح إشراك جميع الأطراف الاجتماعية المؤثرة في اعتماد الخطة العالمية الجديدة للتنمية وتنفيذها وتقييمها.

٦ - تحديد النهج المتبعة إزاء إعداد خطة التنمية المستدامة، وتعزيز وسائل تطبيقها وتنشيط الشراكة العالمية في التنمية المستدامة، عبر الإقرار بالأبعاد الجنسانية. ويتعين لدى اعتماد أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ التعريف بها ونشرها على نطاق واسع في شتى أرجاء العالم، لا سيما لدى أكثر الفئات ضعفا من قبيل النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والمهاجرين، والشباب، والفتيات، وغيرهم.

ونؤكد التزامنا بالعمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة سعيا إلى نشر العدالة والاستدامة في العالم. وعلاوة على ذلك ندعو لجنة المرأة إلى أن تعمل على تيسير ودعم الجهود التي تبذلها الدول سعيا منها إلى تنفيذ واجباتها والتزاماتها.
